

انه لا يصح **فرع** لو قال هذا الراسطاق واسأالي
واسأله فالتصحيح انه يقع كما لو قال واسأله هذا الطاق
قوله وطلاق المكره والسكران واقع قال
في اليبايع ويرد بالسكران الذي سكر بالحمر
او من البتيد اما اذا سكر من البخ او من الدواء
لا يقع طلاقه بالاجماع وفي الجواهر وفي هذا الزمان
واذا سكر من البخ يقع طلاقه زجرا وعليه الفتوي
ثم الطلاق بالسكر من الخمر واقع سواء شربها طوعا
او كرها او مضطرا وقال الزاهد **غرض** يعني في
شرح دكن الائمة الصباغي لهذا الكتاب سكر بلا
فعل محطوب بان اكره علي شرب الخمر فحكمه في التصرفات
حكم المجنون بلا خلاف **قلت** فهذا في طريق
تقبض وقول الصباغي بلا خلاف مجاله ما في للخيرية
ولو اكره علي الشرب وشرب الخمر عند الضرورة قد ذهب
عقله وطلقت امرأته فطلاقه واقع رواه هشام عن
محمد وعمل فتا لان عقله انما ذهب بلذة قال ولو ذهب
عقله مردآه ليس بلذة فطلاق امرأته لا يطلاق **الخبير**

ما قال قاضي خان ولو اكره علي شرب الخمر او شرب للضرورة
وسكر وطلق اختلفوا والتصحيح انه كما لا يلزمه الحد لا يقع
طلاقه ولا ينفذ تصرفه وادعاء في الاشربة وقال الصحيح
انه لا يقع وعن محمد انه يقع والتصحيح هو الاول ولو شرب
شرايا حلوا لم يواقع فذهب عقله وطلق قال محمد لا
يقع طلاقه وعليه الفتوي قال في مختارات النوازل واذا
اكره الرجل علي شرب الخمر وسكر منه وطلق فالصحيح
انه لا يلزمه الحد ولا يقع الطلاق وذكر في العيون عن
محمد انه يقع لانه مازال عقله بالاكراه وانما زال بالارتقاء
واثر الشيء يكون بعد ولو سكر من ادمية المتخمة
من الجيوب والفواكه والعسل اذا طلق او عتق اختلفوا فيه
قال ابو جعفر الصحيح انه كما لا يلزمه الحد لا ينفذ تصرفه
قوله ويقع الطلاق بالكاينة اذا قال نويت بالطلاق
قال نجم الائمة في شرحه لهذا الكتاب اختلف نسخ المحض
والشروح له ففي اعمها لم يذكر هذه الزيادة وفي بعضها
ذكرت لكن بالفاظ مختلفة ففي شرح السرخسي هكذا
الكتاب وطلاق المكره والسكران واقع اذا قال نويت

ما